الشرطة الجوارية والثقافة الأمنية في الجزائر

مرنيش أونيسة : أستاذة مساعدة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
جامعة باجي مختار عنابة

ملخص:

إن الشرطة الجوارية كنظام اجتماعي وكمطلب تنموي ملح يقوم على إستراتجية تنص على تنمية الوعي الأمني، وتعميم الثقافة الأمنية بين الأفراد، وتدعيمها بقيم ومفاهيم جديدة تؤكد على العمل الجواري، وتعميق الثقة والتفاهم والتعاون مع الشرطة ومجابهة الرذيلة بالسلوك التلقائي والقناعة الذاتية، تستمد من مبادئ تؤمن بأن تحقيق ألآمن الشامل مسؤولية الجميع "الشرطة والمجتمع على حد سواء "، وليفهم الفرد بأنه جزءا رئيسيا من المعادلة الأمنية، ولا يقتصر دوره عن التبليغ والشهادة، وإنما على المشاركة الفعلية والفعالة في مواجهة الجريمة قبل استفحالها، لأن المواطن المحصن بالثقافة الأمنية المتينة والمتشبع بالقيم الأخلاقية تتكون لديه مواقف معادية لكل ما يمس أمن وطنه ويهدد كيانه وثقافته وحضارته ... على أن نجاح تجربة الشرطة الجوارية لا يتحقق إلا بالتعاون والتضامن بين الجهود الرسمية والجهود الأهلية وبعد إعطاء دور قيادي واضح وصادق لجميع أفراد المجتمع .

ففي هدا الإطار سنحاول من خلال هدا المقال تسليط الضوء على مفهوم الشرطة الجوارية كمشروع توعوي وقائي، إلا أن تطبيقه وتحويله إلى برنامج تربوي تثقيفي متكامل لا يزال قاصرا في ويحتاج إلى الكثير من العناية والتطور ...

الكلمات المفتاحية :الشرطة، الشرطة الجوارية، الثقافة الأمنية.

Abstract

As being a social system and a need for development, the neighborly police, is built on a strategy which focuses on increasing security awareness and spreading the concept of security between people, and supporting it with new values and a brand new definition, insisting on the neighborly work, in addition to strengthening the trust, understanding and corporation with the police and facing the under worldly practices with spontaneous behavior and inner contentment; flowing out of the principal which believes that the overall safety is everybody's responsibility, and by everybody we mean the police alongside the society which is to make the individual understand that he is an essential part of this process, and that his part doesn't end at reporting and giving his testimony but it goes way beyond than that, it even gets to the actual and effective participation in facing crime before it escalates because the citizen who has proper strong knowledge about this subject and linked to his moral values will generate a hostile reaction towards all willing to endanger his country's safety, entity, culture and civilization… the success of the neighborly police counts on the corporation and solidarity between the official and civil authorities (powers) and also on giving a leading rule to all members of society.

That's why; we'll try in this article to shed light on the concept of the neighborly police as a project seeking awareness and protection, however, applying it and transforming it into a complete educational and cultural program is still out of reach and needs a lot of care and development…

Key words: police, neighborly police, security awareness.

مقدمة

لقد تعددت مشكلات الجريمة خلال العقد المنصرم ، وتنوعت أسبابها ووسائل تنفيذها وأصبحت لها اتجاهات غير تقليدية فأخذت أبعاد اقتصادية وسياسية كالإرهاب بصوره المحلية والعالمية وجرائم المعلوماتية والتلاعب بالأموال العامة وغيرها ، خاصة وأننا في عصر متحرك تغيرت فيه أنماط الحياة ووسائل الإنتاج وأساليب المعيشة من مساكن ومصانع كبيرة ومعاملات مالية وتوسع المدن، يصعب السيطرة عليها وتأمينها بالأساليب الشرطة التقليدية ، بحيث أصبحت الشرطة بأسلوبها التقليدي لم تعد قادرة على منع الجريمة بكفاءة عالية دون إشراك المجتمع ومؤسساته في العملية الأمنية ، الشيء الذي استوجب البحث عن أساليب شرطية مستحدثة عصرية تحمل ثقافة أمنية جديدة تساعد على مواكبة المتغيرات الأمنية ، وهدا ما دفع علماء الإجرام والمتخصصين في علم الاجتماع الجنائي وغيرهم إلى التفكير في إستراتجية جديدة معاصرة وتجسيدها ميدانيا وتكون مغايرة لأسلوب الشرطة التقليدية ، وهو ما يعرف في مجتمعنا بالشرطة الجوارية ، وتسمى في بعض الدول العربية

بالشرطة المجتمعية وأخذت مسميات مختلفة في بعض الدول الغربية والأسيوية وهى أحد أساليب العمل الشرطي الميداني، يسعى من خلالها إلى تنمية الوعي الأمني وتحقيق الشراكة الاجتماعية بين الشرطة والمواطن.

هذه الهيكلية الجديدة وصلت اليوم إلى اعتماد سياسة الوقاية إلى جانب سياسة الردع لمواجهة الجريمة، ولقد ازدادت أهمية تطبيق إستراتجية الشرطة الجوارية ميدانيا بعد فهم وإدراك أهمية العلاقة العضوية بين الشرطة والمجتمع ككل .

كما أن التحول نحو فلسفة شرطة الجوارية في بلادنا يعكس الانقلاب والتغيير نحو ثقافة شرطية جديدة تتخذ برنامجا توعويا يسعى إلى تغير مجهودات الشرطة من رد الفعل على الحوادث الطارئة إلى المبادرة لمنع الجريمة، اشتراكا مع المواطنين وهكذا يصبح الفرد أكثر تضامنا وتعاونا مع الشرطي وأكثر بوحا بالمعلومات وتقديم المساعدة والنصح، حيث تنتشر ثقافة التبليغ عن الجرائم بين أفراد المجتمع المحلى وهدا يؤدى بحد ذاته إلى المزيد من الثقة والتفاهم المشترك بين الطرفين، وإن هذه الشراكة التعاونية ستكسر طوق العزلة الاجتماعية للشرطة كما ستزيل التوتر في العلاقة بينهما وتعمل على تنمية وإشاعة الثقافة الأمنية المتينة داخل المجتمع الواحد.

إن اعتماد الشرطة الجزائرية على آليات جديدة تتوافق مع الظروف والبيئة الحضرية للمواطن كان استجابة لعدة تغيرات اجتماعية وسياسية وتطورات شهدها جهاز الشرطة نفسه و يتضح دلك من خلال تغير المفهوم التقليدي للشرطة والذي كان منحصرا في الكشف عن الجريمة وضبط الجناة، ليشهد تغيرا في الوظائف والمفاهيم بحيث أصبح مفهوما للوقاية من الجريمة والتصدي لها قبل حدوتها واستفحالها، وهذا يهدف بدوره إلى تشجيع المجتمع المحلى والتنظيمات الاجتماعية الأخرى لتحقيق الأمن الشامل من خلال العمل معا لإيجاد بيئة أمنة يستطيع المجتمع وأفراده العيش فيها كشركاء في مكافحة الجريمة بكل أشكالها، ومجابهة الرذيلة بالسلوك التلقائي والقناعة الذاتية، تقوم على مبادئ تقاسم المسؤولية الأمنية على أن "الأمن مسؤولية الجميع" بدون استثناء، ولا يكون ذلك إلا بمقاومة كل الأخطار التي تهدد القيم الثقافية والحضارية والأخلاقية لمجتمعاتنا، وتفجير كافة طاقات الممكنة لخدمة الأمن، وإعداد وتكوين رجل الأمن القادر على التعامل مع المتغيرات والمشكلات العصرية، فإستراتجية الشرطة الجوارية في بلادنا جاءت بثقافة أمنية ترتكز على التوعية وتبصير المجتمع بما يدور حوله من مستجدات ومتغيرات وتهديدات، هدفها التغيير خاصة في ما يتعلق بالسياسة الأمنية والنظامية، وذللك من خلال الاهتمام بعملية التربية الأمنية للنشء وترسيخ مبدأ الجوار والتقارب والتواصل مع المجتمع

المدني ،بقصد تبادل المعارف والخبرات وتنمية الحس الأمني، والتوجه إلى العمل الجواري لا يعتبر عدولا عن النموذج التقليدي المعروف، والذي يكون فيه الاتصال المباشر بين الشرطة والجمهور محدودا للغاية، بل إن الأساليب الجديدة لشرطة الجوارية تهدف في الحقيقة إلى تفعيل النموذج التقليدي وتطويره ليتماشى مع متطلبات وانشغالات الأفراد ومتغيرات العصر، فالفكر الشرطي الجزائري يرتكز على ثقافة أمنية تحمل مبادئ وقيم أخلاقية دينية إسلامية من خلال الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر... أما اجراءتها القانونية والنظامية مهمتها الرئيسية تربية المواطن تربية أمنية تنص على احترام القانون والنظام العام وتعزيز الانتماء الوطني ومكافحة الجريمة وكل ما يهدد أمن واستقرار المجتمع .

والمتتبع لمسيرة أجهزة الأمنية والغربية نجد أنها تعمل جاهدة على تربية المواطن فكريا واجتماعيا ونفسيا وأمنيا، بهدف تأصيل التعاون والمشاركة الشعبية والتضامن خاصة في المجالات الأمنية وتحقيق الترابط بين النظرية والواقع المجتمعي، وهو ما يعرف في العلوم الاجتماعية والإنسانية بعملية "التحصين الاجتماعي" بمعنى التحصين من كل المواقف السلبية التي لها دور وقائي، بمعنى معالجة القضايا في مهدها وتكمن أهمية هذه الوظيفة في قدرة رجال الشرطة الجوارية على القيام بدور الوجهاء والمصلحين والشخصيات الحكيمة التي تأخذ بحل القضايا بصفة عقلانية وجيهة ومنصفة، ومعالجة المشكلات دون اللجوء إلى المؤسسات القضائية .

حيث وجدت تطبيقات عديدة للشرطة الجوارية في الدول الغربية خاصة في الولايات المتحدة، بريطانيا وكندا وغيرها تحت تسميات مختلفة لكنها تشير في النهاية إلى مفهوم واحد وهو الشرطة الجوارية، فالتوجه نحو هده السياسة في معظم الدول الغربية يعكس تغييرا نحو ثقافة أمنية أكثر تماسكا وصلابة لتحقيق الأمن الوقائي وكثيرا ما كان يشارك رجل الأمن في نشر أفكار ومبادئ وقيم قانونية نظامية لتلاميذ بالمدارس والطلبة بالجامعات وبعض المؤسسات الثقافية رفقة متخصصون في علم الإجرام وعلم النفس وعلم الاجتماع، وأحيانا بعض رجال الدين، حيث يقدمون الإرشادات والنصائح والاستشارات القانونية ويكتفون الحملات التوعوية في مختلف القضايا الأمنية خاصة فيما يتعلق بالإرهاب والعنف وخطورة تعاطى المخدرات والكحول...

كما أشارت العديد من الدراسات الميدانية على نجاح تلك الحملات التوعوية في المؤتمرات والندوات العلمية والملتقيات في تنمية الوعي الأمني لدى الجمهور والتقليل من موجة العنف، وفى نفس الصدد أشار "مصطفى النصراوي" في دراسة عن قياس الوعى الأمني لدى الجمهور العربي بمدينة الرياض " أن المواطن المحصن بالثقافة الأمنية المتينة ومتشبع بالقيم

الأخلاقية يمكن أن يجابه أي سلوك إجرامي بصفة تلقائية، وتتكون لديه مواقف معادية لكل ما يمس أمن وطنه ويهدد كيانه وثقافته وحضارته". [1]

ويؤكد الباحث أن التوتر بين الشرطة والمجتمع مهما كانت أسبابه يؤدى إلى المزيد من العزلة الاجتماعية لرجل الشرطة وإحجام المواطنين عن التعاون مع جهاز الشرطة في أداء مهامها ، لأنه إذا ما أسئ فهم نشاط الشرطة وفسر على أنه قمع وظلم أدى ذلك إلى تصورات سلبية يحملها كل طرف تجاه الأخر وهذا ما يفسر غياب الضمير الأمني واللامبالاة وعدم المسؤولية وشيوع الفوضى والجريمة في العديد من مجتمعاتنا العربية .

وهدا ما سنسعى إلى بسطه وتفصيله في هده المقالة من خلال التطرق إلى السياق التاريخي والدلالي لشرطة الجوارية وعلاقتها بالثقافة الأمنية.

أولا : نشأة الشرطة الجوارية :

يرى بعض الباحثين أن البداية التاريخية للشرطة الجوارية كانت في بريطانيا في القرن التاسع ميلادي عندما أصدر ـ ألفريد العظيم ـ قانونا كلف بموجبه كافة المواطنين بوظيفة الشرطة في حماية أنفسهم وأموالهم والقيام بالحراسة والدوريات الليلية وإبلاغ بعضهم البعض بوقوع جريمة عن طريق الصياح (Hue and cry) .

وبعدها أسست شرطة العاصمة لندن لمبدأ الشرطة الجوارية حيث رفعت الشعار "الشرطة هي المجتمع والمجتمع هي الشرطة " وتم تجسيد هذا الشعار إلى واقع تطبيقي عملت به العديد من الدول الغربية خاصة أمريكا والتي استفادت من تجارب الشرطة المجتمعية القديمة لديه بدءا من شرطة الجار ونظام الشرطة الطوعية مرورا بنظام الشريف وغيره من الأنشطة المنقولة من بريطانيا، كما عرفت اليابان هذه الإستراتجية من خلال انتشار نقاط أمنية فعالة في الأحياء اليابانية، الى حين ظهور الشرطة الجوارية فعليا وبصورة رسمية قانونية بهياكل مستقلة عام 1970 م الى وقتنا هذا، على أن مفهوم الشرطة الجوارية تختلف تسمياته من مجتمع الى أخر تبعا للسياسات المتخذة لكل بلد، إلا أن أهدافها وإستراتجيتها تبقى واحدة مهما اختلفت التسميات فهي تعمل على هدف إشراك الجميع في المسؤولية الأمنية لتحقيق الأمن الشامل على سبيل المثال لا الحصر فهي تسمى بالشرطة المجتمعية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، اليابان، العربية السعودية والأردن وهى غالبا الدول الأنغلوسكسونية، وتسمى بالشرطة الجوارية في كل من فرنسا وبلجيكا وتونس وليبيا والجزائر وهى في الغالب الدول الفرانكفونية [2] .

أما عن نشأة الشرطة الجوارية تاريخيا بالنسبة للدول العربية فقد أتفقت العديد من الدراسات التاريخية إلى أن ظهورها يرجع إلى عصر الإسلام حيث تبلورت فكرة الشرطة المجتمعية في نظام الحسبة الإسلامي، مفاده إعطاء الصلاحية لجميع المسلمين في حفظ الأمن وحجب أضرار الانحرافات السلوكية التي تعرض المجتمع الإسلامي للخطر والرذيلة. [3]

وفى عهد الخلافة العثمانية شارك شيوخ القبائل في تأمين طرق القوافل التجارية، فضلا عن تأمين اقاليم القبائل، وعرف بالدول العربية خاصة في مصر، السعودية ولبنان، وسوريا والعراق نظام (العرفاء والمختار)، والذين تطورا الى العمدة كشخص مقيم في المجتمع يؤدى مهام أمنية وعلى اتصال مباشر بالجهات الأمنية لتسهيل مهامها الأمنية، كما ساد في بعض الأوقات التاريخية في مصر وجود شخص يسمى (الفتوة) وهو مواطن يرسى الحق ويدافع عن المظلوم. [4]

بدأ مفهوم الشرطة الجوارية (المجتمعية) ينتشر في بعض الدول العربية مند بداية التسعينات كليبيا والجزائر والبحرين والأردن، دبى والسعودية، لبنان والسودان في صورة تطبيقات بسيطة ومتواضعة وبنماذج مختلفة إلا إنها تتفق في جوهرها على مبدأ الشرطة الجوارية وهى التقرب أكثر من المجتمع ومؤسساته واشتراكه في المسؤولية الأمنية، أما بالنسبة للجزائر فقد ظهرت هده الاستراتجية عام 1997 م استجابة لعدة ظروف اجتماعية وأمنية وتعمل الشرطة حاليا على تعميمها تدريجيا عبر مختلف أنحاء الوطن كما تسهر على نجاحها وتحقيق أهدافها، حيث أعدت مشروع هيكلة الشرطة الجوارية على مستوى الأمن الحضري وإنشاء خلايا للشرطة الجوارية لغرض الوصول إلى ما يعرف بالتحصين الاجتماعي

ثانيا : مسميات الشرطة الجوارية:

يضم مفهوم الشرطة الجوارية عددا من المسميات مثل:

1) الشرطة المجتمعية Communitypolicing

2)الشرطة المجتمعية للجوار Neighborhood-orentedpolicing

3)الشرطة المجتمعية للحي Community-orientedpolicing

4) الشرطة المجتمعية للمشاكل Problemorientedpolicing

5) الشرطة المجتمعية لنوعية الحياة Quality of life policing

وقد استخدمت هذه المسميات لتعزيز الشراكة الاجتماعية بين الشرطة والمجتمع ووصفت هذه المصطلحات بأنها برامج نموذجية للشرطة الجوارية، كما أن تطبيق هذه

الإستراتيجية يختلف من مجتمع إلى آخر طبقا للسياسات التي تتبعها السلطات الأمنية و يبدأ من خلال قرار سياسي يهدف إلى تجسيد خطط أمنية لضمان أمن المجتمع و أفراده.

في الولايات المتحدة الأمريكية فقد ظهر مفهوم الشرطة الجوارية في التسعينات باسم الشرطة الجماعية أو المجتمعية « The communitypolicing » حيث كانت على شكل لجان متفرقة عبر أنحاء مدينة نيويورك وضواحيها مهمتها مكافحة الجريمة والمخدرات وكل أشكال العنف ...الخ واتخذت لها مجموعة من الشعارات من بينها (HELP THE POLICE HELP HIM SELF).

أما بالنسبة لفرنسا فظهرت هذه الإستراتيجية سنة 1984 ومر مفهومها بعدة تسميات أشهرها (Police de proximité) حيث ظهرت في البداية باسم سلطت عليه الأضواء، الشرطة المتواجدة يوميا « Police au quotidien » ثم الأمن في الحياة اليومية « Sécurité dans la vie quotidienne »، و ذلك عام 1988 أما فرنسيين كانوا ينظرون إليها كوسيلة جوار اجتماعي« proximité sociale » أو تسيير الجوار « Gestion de proximité »[5] مهمتها تقديم خدمات اجتماعية وأمنية كإغاثة المحتاج وإسعاف المرضى وحل النزعات بين الجيران في الحي الواحد ...

ومعظم الدول العربية أطلقوا عدة تسميات على الشرطة الجوارية أبرزها "الشرطة المجتمعية" و"الأمن الشعبي" أو الشرطة المجتمعية للجوار وجميعها يشير إلى إستراتيجية واحدة هي مشاركة المجتمع في العمل الأمني يهدف إلى منع الجريمة والحد منها.[6]

أما في دول المغرب العربي كالجزائر فعرفت بالشرطة الجوارية بسبب ما شهده المجتمع الجزائري من تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية وانتشار ظاهرة الإرهاب والتخريب ... الخ واتخذت الشرطة لنشاطها الاجتماعي شعارات منها "الشرطة الجوارية في خدمة الجميع"، "المواطن هو أساس الأمن والشرطة ما هي إلا أداة" كما اتخذت قاعدة قانونية أنشئت بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 2000-37 المؤرخ في 07 فيفري 2000 والذي ينص على إنشاء وتنظيم خلايا للشرطة الجوارية في كل أحياء المدن الكبرى وبالخصوص المادة -6- التي تنص على أن الشرطة الجوارية يجب أن تضم عدة خلايا جوارية للتضامن مع الجمهور، تتكون من طاقم متعدد الاختصاصات، مع توفير إمكانيات مادية وبشرية لغرض تقديم خدمات اجتماعية للأفراد... لبناء جسور التواصل والاحتكاك بين الشرطة والمجتمع.

ولغرض إعادة استتباب الأمن العمومي في المدن الكبرى بدأت الشرطة الجزائرية بتجسيد هذه الإستراتيجية ميدانيا سنة 1998 بمنهجية أساسها لا مركزية الصلاحيات

بالاعتماد على سياسة التقارب والتجزئة (ilotage) بحيث يعمل شرطي الجوار في جزء محدد من القطاع الحضري للتعرف على أصحاب الحي ومشاكلهم الاجتماعية والاضطلاع على انشغالاتهم وتوعية الأفراد واضطلاعهم على مخاطر الإرهاب والتطرف.[7]

ثالثا: مفهوم الشرطة الجوارية (المجتمعية):

1- **المفهوم الاصطلاحي للشرطة الجوارية:** يرتبط مفهوم الجوارية (la proximité) بالأصل الاشتقاقي اللاتيني "proximites" الذي ظهر فى القرن الرابع عشر الميلادي ، ويعنى تحديدا "القرابة بين الأصول" parente proche " ولكن مع بداية القرن السادس عشر الميلادي أصبح الجوار المكاني له معنى un voisinage spatial.[8]

وقد استمد التعبير الفرنسي la police de proximite من التعبير الإنجليزي neigh bourhood policing ويعنى شرطة الجوار police de voisinage أو شرطة الأحياء police de quartier وهي الجواري، يقع تحت مظلة الشرطة المجتمعية، يقوم على توزيع عناصر الشرطة على الأحياء السكنية على مدار الساعة لأجل نسج مستمرة مع السكان بهدف الوقوف على تشخيص مختلف المشاكل التي يحتمل أن تنجر عنها اخلالات بالنظام العام بمكونات الأربعة التي سبق تناولها، والتقرب أكثر من المواطنين .

2-المفهوم الاجرائي للشرطة الجوارية: هي الجهود التي تبدلها الشرطة لتعزيز التعاون بينها وبين أفراد المجتمع من خلال المشاركة الفعالة في حل مشكلاتهم الاجتماعية كرعاية المرضى، وحماية الآداب، ووقاية الأحداث من الانحراف وتسوية النزعات بين الجيران وتقديم الرعاية اللاحقة للسجناء، بجانب وظيفتها الأساسية التي تتضمن حفظ الأمن والنظام، وتوفير البيئة التي تدعم الاستقرار.

فالتعريف الإجرائي للشرطة الجوارية هو فلسفة للإدارة الأمنية تقوم على أساس الشراكة التامة بين الأجهزة الأمنية وأفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة بهدف الوقاية من الجريمة .[9]

من خلال التعريف الإجرائي يتضح أن الشرطة الجوارية تسعى إلى تحقيق التواصل الاجتماعي لتقوية العلاقات بين أفراد وتوظيف طاقاتهم ومن ثم فإن هذه الحقيقة تفرض على أجهزة الشرطة ضرورة تنويع أهدافها الاجتماعية وإجراءاتها بهدف تحقيق مفهوم الشرطة المجتمعية وإستراتجيتها.

ومنه نجد أن ثمرة التعاون الطوعي بين الشرطة والمجتمع يعني تطوير نوعي في العمل الشرطي التقليدي فهو ينقله من جمود إجراءات المكافحة التقليدية للجريمة إلى ممارسة

وظائف اجتماعية جديدة تسعى لحل مشكلات المواطنين الاجتماعية مما يقوي ثقة المواطنين في جهاز الشرطة و يقربهم منه ويحسن صورته.

ومنه نجد أن مضمون فكرة الشرطة الجوارية هي أنها فكرة تطويرية للشرطة التقليدية لأنها تمثل حلا من الحلول التي ابتدعها العقل البشري بهدف إقحام أفراد المجتمع في عملية حفظ الأمن، وبحيث تكون العملية الأمنية من خلق المجتمع نفسه لأن العمل الاجتماعي للشرطة ينطلق من مرجعية شرعية ،بما تتضمنه من قواعد ومبادئ أخلاقية مثالية سامية، وكذلك ينطلق من مرجعية تنظيمية بما يشمله من نصوص وقواعد متنوعة، حيث يرتكز هذا العمل على المناهج العلمية في تشخيص الواقع والعمل على معرفة مواطن الخلل والقصور وإبعادها ، ثم المبادرة باقتراح الحلول الملائمة والبدائل المناسبة.

رابعا: أهداف الشرطة الجوارية:

في ضوء ما تم إيراده من تعاريف للشرطة يمكن بلورة الأهداف التي ترمي الشرطة الجوارية إلى تحقيقها و هي:

1) الوصول إلى ترسيخ و دعم الثقة بين المواطنين و أجهزة الشرطة.

2) تنمية ثقافة الأمنية وتعميمها في المجتمع وتعزيز المشاركة الأمنية بين المواطنين وتحقيق التعاون والتضامن بين أجهزة الشرطة والمجتمع المحلي بمؤسساته في إيجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية المختلفة.

3) زيادة إمكانية كشف عن العوامل البيئية والاجتماعية التي تؤدي إلى انحراف سلوك الأفراد مما يسمح لرجال الشرطة التعرف على الشخصيات الإجرامية والمنحرفة، ومعالجة الجريمة قبل استفحالها .

4) تعميق التلاحم والثقة بين أجهزة الشرطة والمجتمع أفرادا ومؤسسات من خلال تطوير دور أجهزة الشرطة ليمتد إلى إيجاد وسائل علاج المشكلات الاجتماعية ذات الصلة بوقوع الجرائم، أو تلك التي تعرض المجتمع لمخاطر التفرقة والانقسام والفوضى...الخ.

5) تطوير العمل الشرطي التقليدي بما يحقق استمرار الاتصال والتواصل مع الجمهور مما يسمح بجمع المعلومات الأمنية والوصول إلى كشف أسباب الجريمة وضبطها ميدانيا[10].

ومنه نجد أن جميع الأهداف تؤكد على ضرورة وأهمية التقارب والتعاون مع الأجهزة الأمنية الرسمية لتحقيق هذه المهمة وأكد "**حسونة أشرف**" أنه قد أوضحت خبرات تنمية المجتمع ضرورة اشتراك أو مساهمة سكانه في جهود التنمية وترجع أهمية التقارب والمشاركة أساسا في مكافحة الجريمة لان هؤلاء السكان هم الأدرى باحتياجاتهم و تطلعاتهم" [11].

كما ذكر "**الفاروق ابراهيم بسيوني**" أن التعاون بين الشرطة والمجتمع " يهدف إلى زيادة خبرات المشتركين كما يؤدي إلى تعليم الأهالي عن طريق الممارسة والتفاعل وأداء الأوامر الاجتماعية والخبرات في التعرف على المشكلات، كذلك فتح قنوات اتصال للتفاهم بين الحكومة والشعب ودعم الرقابة الشعبية وتعديل اتجاهات الأفراد وتنمية شخصيتهم وبالتالي اكتسابهم القدرة على مواجهة وحل مشكلاتهم المستقبلية". [12]

خامسا: بعض المهام الاجتماعية للشرطة الجوارية:

يسمح لنا العرض السابق بتحديد المهام الاجتماعية للشرطة والتي تختلف من مجتمع لآخر، تبعا لتغير ظروف الاجتماعية لكل مجتمع، فقد وجدت الشرطة نفسها أمام مسؤوليات تتجدد يوميا نحو مجالات اجتماعية رحبة ترتبط فيها الأجهزة الأمنية ارتباطا وثيقا بالمواطنين، وعلى رجال الأمن ابتكار إستراتجية وآلية جديدة تتوافق مع الظروف الحديثة تكون ملائمة لمقتضيات العصر، وعلينا أن نشير إلى بعض الخدمات اليومية والمهام الاجتماعية لرجال الشرطة الجوارية، والتي ترتكز على النقاط التالية [13]:

1- مكافحة المواد المخدرة في تعاطيها واستيرادها وزراعتها وإنتاجها وحيازتها والاتجار بها.

2- إعانة المنكوبين وإيواء عديمي الملجأ مؤقتا تمهيدا لتحويلهم إلى الجهات المختصة.

3- رد الغائبين إلى ذويهم وحماية الضالين.

4- تقديم المعلومات للمواطن والزائر عن مكان معين لا يعرفه.

5- القيام بأعمال النجدة ومساعدة رجال الدفاع المدني والمبادرة في طلب إسعاف المرضى والمسنين.

6- حماية النشاط السياحي وتأمينه.

7- إقرار النظام في كثير من ميادين العمل والنشاط الإنساني، كمرور السيارات والمركبات وحيازتها وترخيصها وغير ذلك.

8- التدخل في حل بعض الخلافات الأسرية والعائلية كالإصلاح بين الزوجين والإصلاح بين المتنازعين من الجيران والشركاء في العمل وإرشادهم وتقديم النصح لهم .

سادسا: استراتجية الشرطة الجوارية:

تنقسم الإستراتيجية الأمنية إلي قسمين هما [14]:

- **الأمن الوقائي:** يهدف إلى ردع الجريمة أو أسبابها والحيلولة دون وقوعها، ويتطلب الأمن الوقائي جهدا داخليا وخارجيا سواء كانت هذه الجريمة تتعلق بالفرد أو المجتمع.

• **الأمن العلاجي:** ويأتي بعد إخفاق جهود الأمن الوقائي فيمنع وقوع الجريمة ويهدف الأمن العلاجي إلى تقديم العلاج للمشكلة الأمنية التي ارتكبها المجرم.

سابعا: آليات التقارب والتعامل بين الشرطة الجوارية والمجتمع: هناك العديد من آليات جديدة للتقارب مع الشرطة، نذكر من بينها [15]:

1- التحول التدريجي لرجل الشرطة من وظيفة تطبيق القوانين إلى وظيفة رجل الأمن الشامل(شرطي الجوار).

2- تبني إستراتيجية التشاور والتفاهم بين القطاعات الاجتماعية بهدف معرفة رغبات الأفراد واحتياجاتهم على المدى القريب والبعيد.

3- وضع إستراتيجية محكمة للقيام بدراسة التنبؤ والتوقع المستقبلي للمشكلات الأمنية والأفعال الإجرامية.

4- تبنى سياسة التقارب والجوار والشراكة الاجتماعية لمكافحة الجريمة ومعالجة أسبابها.

5- توطيد العلاقة مع جميع أفراد المجتمع ومؤسساته الاجتماعية بدون استثناء بهدف رفع مستوى المشاركة الايجابية وتبادل المعلومات عن المشكلة الأمنية وأسباب نشأتها والتوصل إلى الحلول المناسبة لإخمادها والقضاء عليها نهائيا.

6- تبادل الخدمات الإنسانية بين الأفراد وشرطي الجوار كإسعاف المرضى والمسنين وإغاثة المحتاج وفك النزعات بين الجيران...الخ

7- تحسين صورة العمل الشرطي من خلال إشاعة الأمن والطمأنينة بين الناس وحسن المعاملة والاحترام.

8- الاهتمام بالتربية الأمنية وجعلها عملية مستمرة ترتكز عليها الأسرة والمؤسسات التعليمية كون للمجتمع دور رئيسي في دعم التوعية والتقريب بين المواطن ورجل الأمن.

9- تفعيل دور الشرطة النسائية للمشاركة في المؤتمرات والجمعيات النسائية من خلال اللقاءات والندوات الهادفة لأن المشاركة الفاعلة من قبل المرأة الشرطية وبفعل طبيعتها الأنثوية يسهل التعامل مع الأسر والأحداث ويساهم في ترسيخ مبدأ الشراكة وتبادل الأفكار والمقترحات.

ومنه نجد أن أول خطوة لتحقيق العلاقة الاتصالية والتبادلية بين المجتمع والشرطة هو الوعي و عليه يجب العمل جاهدا على تنمية الثقافة الأمنية بين الأفراد، فهذا من شأنه تجنيب

المجتمع الكثير من المشكلات مستقبلا، كما أن وعي الجمهور بمخاطر الجريمة لا يكون على مستوى معرفتهم وإطلاعهم على القوانين واللوائح وخوفهم من المؤسسات الرادعة، بل يجب أن يتمثل بالسلوك التلقائي المواجه و المجابه للجريمة والرذيلة بمختلف أشكالها.

"فعندما يدلي المواطن بشهادته، وعندما يرفض التستر وإخفاء شخص فار من العدالة، وعندما يساعد على إيقاف مجرم خطير..فإنه يساهم في تحقيق أمنه واستقرار مجتمعه وتتكون لديه قناعة على أن دلك واجبا دينيا وأخلاقيا.

بناء على المعطيات السابقة سنحاول ابراز العلاقة بين الشرطة الجوارية والثقافة الأمنية للمجتمع مع التركيز على المفهوم الشامل للثقافة الأمنية.

أ- مفهوم الثقافة الأمنية : يعرفها العديد من علماء المعاصرين على أنها عملية تعليم وتعلم المفاهيم الأمنية والخبرات اللازمة للمواطنين لتحقيق الأمن الوطني، وحماية الموارد الطبيعية، ومقاومة الرذيلة والأمراض الاجتماعية، وهى تربية أمنية للشرطة وللمواطن على حد سواء تجعل كل من الشرطي والمواطن رجلا أمن.

وقد عرف الباحث "عبد العزيز" الثقافة الأمنية بأنها "القيم والأخلاق الرفيعة والمعارف العامة والمعلومات الأمنية التي لها صلة بعمل رجال الأمن".

وعرفها "المالكي أيضا بأنها" مجموعة العلوم والمعارف والمهارات التعليمية والتدريبية والتقنية التي لابد لرجل الامن أن يتسلح بها عن طريق الالتحاق بالمؤسسات الأمنية لتنمية مداركه اللازمة في مختلف القطاعات والوحدات والأقسام الأمنية.[16]

ثامنا: خصائص الثقافة الأمنية: تستمد الثقافة الأمنية خصائصها من خصائص الثقافة العامة بما يتلاءم مع محتواها الأمني، ويمكن إبراز الخصائص فيما يلي:[17]

1- الثقافة الأمنية عملية إنسانية: فهذه الثقافة من صنع الإنسان ويشترك فيها جميع أفراد المجتمع بأشكال مختلفة، فهي تتشكل من المعارف والقيم والمهارات والأفكار الأمنية التي تتكون لدى أفراد المجتمع من خلال تفاعلهم مع بعضهم و مع الظروف المحيطة بهم.

2- الثقافة الأمنية مكتسبة: من خلال تفاعل أفراد المجتمع مع بعضهم البعض وتبادلهم القيم والآراء والخبرات والمعارف، ومن خلال ما تقوم به مؤسسات المجتمع الأمنية والمدنية من جهود لغرس وتنمية هذه الثقافة بين أفراد المجتمع عن استخدام كافة الوسائط المتاحة بما فيها وسائط التربية والتعليم، لتحقيق الأمن للفرد والمجتمع على حد السواء.

3- **الثقافة الأمنية عملية مستمرة:** تتسم الثقافة الأمنية بخاصية الاستمرار فالسمات الثقافية تحتفظ بكيانها لأجيال عدة بالرغم مما تتعرض له المجتمعات من تغيرات مفاجئة أو تدريجية والثقافة الأمنية مستمرة من خلال توارث الأجيال وتعاقبها، حيث يعمل كل جيل على تسليمها للأجيال اللاحقة، ويساعد على استمرارها وإشباعها لغريزة الحاجة إلى الأمن لدى الأفراد، وهذا الإشباع يدعم استمرار القيم والمعارف والمهارات والمبادئ والأفكار والأنماط السلوكية المتعلقة بالأمن.

4- الثقافة الأمنية عملية متراكمة: يترتب على استمرار الثقافة تراكم السمات الثقافية خلال فترات طويلة من الزمن، وتعقد وتشابك العناصر الثقافية المكونة لها، وانتقال الأنماط الثقافية بين الأوساط الاجتماعية المختلفة، والثقافة الأمنية عملية متراكمة حيث تزداد مكوناتها من خلال ما تضيفه الأجيال لها من عناصر جديدة تتوافق مع مقتضيات العصر وحاجاتهم وانشغالاتهم اليومية .

5- **الثقافة الأمنية عملية انتقائية:** إن تراكم الخبرات الإنسانية أدى إلى تزايد السمات الثقافية والعناصر المكونة لها بصورة متعددة ومختلفة تعجز معها الأجيال البشرية عن الاحتفاظ بالثقافة في ذاكرتها كاملة مما جعل الأجيال تقوم بعمليات انتقائية لهذه العناصر الثقافية بما يحقق إشباع حاجاتها وتكيفها مع البيئة الاجتماعية والطبيعية المحيطة بها، والثقافة الأمنية عملية انتقائية من خلال ما يقوم به الأفراد من انتقاء لعناصرها حسب الأوضاع الأمنية السائدة في المناطق المختلفة، وبحسب نوعية الأخطار المحيطة بهم.

6- **الثقافة الأمنية عملية قابلة للانتشار:** تنتقل العناصر الثقافية بطريقة واعية داخل الثقافة نفسها من جزء إلى جزء آخر، ومن ثقافة مجتمع إلى ثقافة مجتمع آخر و يتم هذا الانتشار عن طريق احتكاك أفراد المجتمع الواحد مع بعضهم البعض، أو عن طريق احتكاك المجتمعات مع بعضها، ويكون هذا الانتشار فعالا عندما تحقق العناصر الثقافية فائدة للمجتمع، وحينما تلقى قبولا من أفراده لقدرتها على حل مشكلاتهم وإشباع حاجاتهم، وبذلك فإن عناصر الثقافة الأمنية تنتشر بشكل سريع وفعال بين الأفراد والمجتمعات و ذلك لأنها تشبع غريزة الحاجة إلى الأمن لديهم وتحل مشكلاتهم المتعلقة بالخوف و عدم الطمأنينة للأوضاع الأمنية المحيطة بهم.

7- **الثقافة الأمنية عملية متغيرة:** إن من أهم خصائص وسمات الثقافة الأمنية التغير والتطور والاكتساب والإضافة، وذلك بفعل تغير الأزمات والأجيال وبفعل التقاء الثقافات مع بعضها

البعض من خلال أفراد المجتمع المختلفين ثقافيا، فالثقافة الأمنية في تغير مستمر حيث تدخل عليها ملامح جديدة وتزول بعض الملامح القديمة.

8- **الثقافة الأمنية نظام متكامل:** حيث تتجه باستمرار إلى خلق الانسجام بين عناصرها المتعددة، ومن ثم فإن أي تغيير يحدث في أحد جوانب نمط الحياة لا ينعكس أثره على باقي مكونات النمط الثقافي.

تاسعا: وظائف الثقافة الأمنية:

تكمن وظائف الثقافة الأمنية فيما يلي:

1- **الإسهام في عملية الضبط الذاتي:** فالضبط الاجتماعي هو قوة ضابطة يمارسها المجتمع على أفراده لحماية مقوماته والحفاظ على قيمه ومواصفاته، ويقاوم بها كل ما يتعرض له من انحراف سلوكي أو فعل إجرامي من خلال أعرافه و تقاليده على المستوى الرمزي و أجهزته المادية الضابطة على المستوى الفعلي.[18]

2- **الإسهام في الأمن الوقائي:** وتكمن في تربية الفرد على مبدأ اتخاذ الاحتياطات الأمنية الواقية من الجريمة و الانحراف وكذا تربيته على احترام الأنظمة والتقيد بها، فالوقاية كما يقال: "درهم وقاية خير من قنطار علاج"، وعليه فهي تسعى لإبعاد الفرد عن البيئة الاجتماعية الدافعة للإخلال بالأمن ومخالفة القوانين الأمنية.[19]

3- **الإسهام في أعمال ضبط الجرائم و المخالفات الأمنية:** وذلك من خلال تكوين وعي أمني لدى الأفراد ليساهموا في إنجاح دور رجال الأمن في ضبط كل ما يعكر الأمن الاجتماعي، وهو ما يتطلب دقة المعلومات وصحتها وسرعة وصولها للأجهزة الأمنية لتتمكن من ضبط المخالفات الأمنية والجرائم، وينبغي على الفرد أن يعرف طبيعة مساعدته لرجال الأمن والتي تتمثل في:

أ- الإبلاغ عن الحوادث الأمنية بالسرعة الممكنة.

ب- الإدلاء بالشهادة المطلوبة وعدم إخفاء أي معلومة تفيد في ضبط المخالفات الأمنية.

ج- عدم التستر على من له علاقة بإخلال الأمن فالتستر نفسه هو جزء من إخلال الأمن.

د- تسهيل عمل الجهات الرسمية المكلفة بضبط المخالفات وعدم إعاقة عمل تلك الجهود.

هـ- التقيد بالتعليمات والأنظمة الأمنية حتى لا يحدث تجاوز من قبل الأفراد في هذا الجانب.[20]

4- **الإسهام في عملية الإصلاح السلوكي:** تساهم الثقافة الأمنية في إصلاح سلوك من يتسمون بسلوك لا يتسق مع المعايير الأخلاقية والاجتماعية السائدة، من خلال التوجيه، التشجيع

والعقاب، وعمليتي التوجيه والعقاب والإرشاد ليست هدفا بحد ذاته بقدر ما هي وسيلة لإصلاح الفرد الجانح وضبط لسلوكه.

5- **الإسهام في عملية الوحدة الاجتماعية بين مواطني الدولة:** تتمثل الوحدة بين أبناء المجتمع عاملا مهما لتماسكه و توافقه، وأن خلل الوحدة الاجتماعية يشكل خلل بالأمن الاجتماعي والوطني، ولذلك فإن الثقافة الأمنية تعد الأفراد ليكونوا عونا في تحقيق ذلك، وتربيتهم على تجسيد معاني الوحدة والاتفاق وتربيتهم على المحافظة على استقرار المجتمع.[21]

لكن عبد الله الصعيدي يشير في كتاباته على أن للثقافة الأمنية وظيفتين رئيسيتين هما :

أ- التنشئة الاجتماعية الأمنية للفرد: والتي تتمثل من خلال التعريف بالسلوكيات المقبولة والغير مقبولة اجتماعيا وتعريفه بالأعراف القانونية والاجتماعية وبنوعية العلاقات السائدة في المجتمع.

ب- الضبط والتحكم: حيث تعمل الثقافة الأمنية على توجيه الأفراد من خلال المواد المكتوبة والغير المكتوبة التي توضح للفرد الخطوط التي عليه إتباعها في سلوكه مما يشكل ضبطا داخليا لدى الفرد.[22]

عاشرا: بعض الأساليب المعتمدة في تنمية الثقافة الأمنية: و يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

1- تشجيع وتحفيز الأفراد على المشاركة مع رجال الأمن، وذلك عن طريق تنفيذ حملات دعائية للتعاون وهو ما يعرف بالشراكة المجتمعية.

2- التشجيع على احترام القوانين والأنظمة و اللوائح الصادرة من السلطات.

3- ترسيخ فكرة أن الجريمة هي مسؤولية المجتمع كله، وإن إسهام كل فرد وكل مجموعة في الحيلولة دون تعرض المجتمع لأخطار الجريمة يعد ضرورة لصيانة المجتمع.

4- عقد ندوات يشارك بها رجال الأمن ويلتقون مع أفراد المجتمع حتى يذوب الحاجز النفسي بينهما.

5- تدريس بعض المواد الأمنية في المؤسسات التعليمية والتربوية والتكوينية التي تكسب أفراد المجتمع ثقافة قانونية ونظامية .

6- تعميم الثقافة الأمنية وذلك عن طريق إلقاء ضباط المؤسسات الأمنية المؤهلين بصفة دورية بعض المحاضرات ذات الصلة بالثقافة الأمنية والقوانين ومستجداتها، وما يجب أن تكون عليه علاقة الفرد مع المؤسسات الأمنية .

7- توعية الفرد بالأساليب الجديدة لمواجهة النشاط الإجرامي.

8- توعية الأفراد بأساليب المعاصرة التي يعتمدها المنحرفين والمجرمين في ارتكاب الجرائم المختلفة.

9- تعزيز مفهوم الشرطة الجوارية أو ما يعرف بالشرطة المجتمعية وتأكيد مبدأ الشراكة الاجتماعية تحمل شعار (الأمن مسؤولية الجميع والمواطن هو رجل الأمن الأول).

حادي عاشرا : الثقافة الأمنية والتحصين الاجتماعي:

علينا أن نشير أن الثقافة الأمنية تلعب دور كبير في تحصين الأفراد من شبهات ومن كل السلوكات الغير أخلاقية وتعمل على تقوية اتجاهات الأفراد وقيمهم الأخلاقية، وبرزت أهمية الثقافة الأمنية وحصانتها للفرد خاصة في السنوات الأخيرة أين عرفت المجتمعات تطور رهيب على كل المستويات وخاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا المعلوماتية مما أسفر عن وقوع ثورة جارفة في نشر وتبادل المعلومات عن طريق الانترنت ووسائله المختلفة وعرفت الجريمة تطور لم تشهده البشرية من قبل وأصبح الإنسان يقف أمام أبواب عوالم لا تعرف القيود القيمية وأمام واقع يسهم في عولمة الانحراف والجريمة والإرهاب والتطرف داخل المجتمع العام وبين الجماعات الخاصة ومن هذا المنطلق ظهرت نداءات عديدة من مختلف الباحثين والمفكرين على ضرورة تحصين المجتمع بالثقافة الأمنية وتوعية الأفراد وتربيتهم تربية أمنية سليمة تحمل مواقف مضادة ومعادية للسلوك الإجرامي وذلك بترسخ مفاهيم ومبادئ أخلاقية في نفوس الأفراد.

ويرى الباحث "عبد الرحمن إبراهيم الشاعر" في كتابه " الثقافة الأمنية المفهوم والواقع " أن المثيرات العالمية المعقدة توقع أثارا متفاوتة وتعمل على إيقاع الأفراد في حالات من الاختلال والتوازن القيمي للمجتمع، فالعالم الالكتروني لا يعترف بالحدود الدولية ولا يراعي اختلاف الثقافات مما يوقع الأفراد في حالات من الأنوميا والإغتراب الوجداني والنفسي فلن يستطيع التحكم في سلوكه و لا ضبط قيمه مع قيم مجتمعه.[23]

فقد دعت الضرورة إلى تطوير أبنية اجتماعية مرنة و متغيرة تستجيب لهذه المتغيرات لإدماج الفرد مع قيم المجتمع وأعرافه، من خلال التضامن والانتماء الاجتماعي، وكذا العمل على تكوين نظم اجتماعية عامة من المعتقدات والقيم المشتركة بحيث يمكن التركيز على دفع الفرد للضبط الذاتي الداخلي وليس الخارجي.[24]

وعلينا أن نشير أن عملية التحصين الاجتماعي مشابهة لعملية التطعيم، فقد قدم "**ماكجواير**" نظريته في التطعيم التي استخلصها من المقاومة البيولوجية للمرض وبين أن التحصين الاجتماعي يقوم على تقوية اتجاهات الفرد وقيمه المضادة للانحراف، وذلك اعتمادا على القيم

والمبادئ التي يحملها تجاه احترام النظام العام، من خلال هذا التحصين يتمكن أيضا من مواجهة ودحض سلوكاته المضادة للقانون نتيجة نظام المعتقدات القوي الذي يحمله، كما قدم "**برهم**" نظريته التي تركز على المقاومة النفسية والتي تدخل ضمن نطاق التحصين الاجتماعي، حيث يكون الفرد لديه قدرة كبيرة على مقاومة سلوكاته، والمقصود بالمقاومة هنا أي عندما يمنع الفرد نفسه من تنفيذ نشاط أو سلوك مع حريته الكاملة، وتعتمد قوة المقاومة على أهمية السلوك الممنوع وقوة التهديد في حال حدوثها،[25] وتقوم عملية التحصين الاجتماعي ضد الجريمة على بناء شخصية مقبولة اجتماعيا والتي تبنى على أساس الضبط الداخلي وهو التحصين الأمثل من الانحراف والجريمة، وذلك بتشكيل إطارا مرجعيا لسلوكيات الفرد النابعة من المنظومة القيمية التي يحملها ولا يمكن إغفال دور التنشئة الاجتماعية فهي تلعب دورا هاما في تقوية مقاومة الفرد ضد الانحراف والجريمة.

وعلينا توضيح أمرا مهم أن موقف الناس من الأجهزة الأمنية واتجاهاتهم نحوها والصورة المتكونة في أذهانهم عنها ذلك كله يرتبط بالموقف من السلطة الحاكمة و مدى عدالتها أو ظلمها في استخدامها لأجهزة الأمن أو الشرطة أو العسكر، كما يرتبط الأمر أيضا بحالة الأمن والاستقرار والاطمئنان على الأنفس والأملاك التي تحققها الدولة أو السلطة، فيكون موقف الأفراد ايجابيا أو سلبيا، وصورة رجل الأمن محببة أو غير محببة، بحسب حالة الأمن الملموسة.

وقد أشارت العديد من الأبحاث في المجتمعات العربية أن صورة رجل الأمن في عقولهم وأذهانهم هي صورة الرجل القاسي الفظ الذي يأخذ الناس بالشبهة، فالمواقف السلبية من الشخصية الشرطية لا تساعد على عملية التحصين وهي أحد معوقات التعاون والتقارب بين الشرطة والأفراد فلا يمكن أن نصل إلى عملية التحصين الاجتماعي وعلى تقوية اتجاهات الأفراد ومكافحتهم للرذيلة من دون تحسين نظرة الأفراد للأجهزة الأمنية والقضاء على معوقات التعاون والتقارب بين المواطن والشرطة .

ثاني عشرا: سلبيات عدم نشر الثقافة الأمنية:

يمكن حصر سلبيات عدم نشر الثقافة الأمنية على المستوى الاجتماعي في النقاط التالية:

1- وقوع الأفراد في حالة من التشتت القيمي والتضارب في السلوكيات مما يعكر صفو الشعور بالأمان بينهم.

2- عدم تمكن الأفراد من التكيف مع المواقف البيئية المختلفة وعدم التمكن من الاستجابة للمواقف استجابة موحدة و سليمة.

3- تضعف ثقافة أعضاء المجتمع مما يشكل عائقا في تفاعلهم وتوافقهم مع بعضهم البعض.

4- عدم تمكين الفرد من التوافق مع ثقافة مجتمعه ووقوعه في مشكلات أعظم حينما ينتقل من منطقة لأخرى.

5- وقوع الفرد في حالات من التوتر والحيرة نتيجة عدم تمكنه من تفسير بعض المواقف وكيفية تعامله معها، مما قد يسفر عن وقوعه في أخطاء تجعل منه ضحية أو تشكل سلوكاته عائقا لوظائف الجهات الأمنية.

6- بقاء الأفراد في حالة من الجهل إزاء التعامل مع المواقف والجرائم وكذا طرق الوقاية منها.

7- عدم تمكن الفرد من التعامل مع مشاكل الحياة الاجتماعية بطريقة مباحة وقد تفسر تفاعلاته مع هذه المواقف إلى ما يضر به نفسه و مجتمعه.

8- عدم تمكن الجهات الأمنية من الحصول على معلومات تساعدهم على اتخاذ القرارات اللازمة والتصرف بشكل مقبول اجتماعيا وقانونيا.

9- حمل الأفراد صورة ذهنية سلبية وغامضة حول المراكز و الشخصيات الأمنية.

10- ضعف الحس الأمني لدى المواطن، وقلة الوعي بأهمية المراكز الأمنية وجهله لحقوقه وواجباته القانونية.

11- وقوع عوائق على الجهات الأمنية للتصدي للجريمة بأنواعها، وفي سبيل الوقاية منها واكتشاف ما يقع عنها.[26]

12- عدم تمكن الفرد من مواجهة الجرائم نتيجة جهله لأسباب الجرائم و أضرارها و طريقة التعامل معها.

13- جهل المواطن بمختلف القوانين والخطط الأمنية وطرق التعامل مع الجرائم المختلفة وبالتالي فهو مستمر الشعور بالاضطراب وقلة الأمن.

14- عدم التمكن من إبراز مجالات التعاون والمساعدة بين الأفراد والمصالح الأمنية، بطئ تطور إستراتيجيات مواجهة الجرائم وصعوبة خلق التوازن داخل المجتمع.[27]

ثالث عشرا : بعض الإجراءات التي يجب اتخاذها لنجاح برامج الثقافة الأمنية :

لنجاح برامج الثقافة الأمنية تقوم الأجهزة الأمنية بتنفيذ جملة من الخطوات و برامج عملية وإجراءات إدارية وتنفيذية لكن تبقى غير كافية لتطوير هذه التجربة ونجاحها، وعليه يجب الأخذ بعين الاعتبار بعض الأساليب الجديدة لتنمية ونجاح الثقافة الأمنية المعاصرة وعدم تجاهلها في مجتمعاتنا العربية ومن بينها :

1- التعاون مع القطاعات الإعلامية في الترويج والتهيئة لبرامج الثقافة الأمنية وتنمية الحس الأمني.

2- تأسيس مراكز للدعم الإعلامي بالاشتراك مع الأجهزة الأمنية (الشرطة) والتربوية لنشر برامج تعليمية وتكوينية للتربية الأمنية و أنشطتها لغرض تعميم الثقافة الأمنية.

3- تأليف الكتيبات والمطويات و تصميم المنشورات والملصقات الإعلامية لتوسيع نطاق النشر لهذه الثقافة القانونية والنظامية ليتمكن كل فرد من التعرف على حقوقه وواجباته.

4- تقديم إحصاءات وأفلام أمنية توعوية تحمل مواعظ أخلاقية ولتبصير المجتمع بالوسائل التي يستخدمها المجرمين في ارتكاب جرائمهم.

5- العمل على إقامة لجان وفرق عمل مشتركة بين وزارة الداخلية ووزارة التربية والتعليم.

6- الاستعانة بالمختصين في مجال التربية وعلم الاجتماع وعلم النفس والشريعة الإسلامية لتطوير برامج وإستراتيجية التربية الأمنية للأجيال.

7- العمل على إعداد المواد السمعية والبصرية لدعم المحتوى التعليمي.

8- تشجيع الشباب على الانخراط في مجالات التطوع والمشاركة الأمنية ودعوة بعض الشخصيات الرياضية والفنية والعلمية لاستضافتها للمشاركة في البرامج التثقيفية المعتمدة من طرف الأجهزة الأمنية.

9- إقامة المعارض الأمنية و دعوة الأسر وأولياء الأمور للمشاركة فيها(أبواب مفتوحة).

10- اعتماد أساليب الحوار والمناقشة والمشاركة وكسب الثقة مما يعزز تفاعل الأفراد ويدعم مشاركتهم بصفة فعالة ولا يتحقق ذلك إلا من خلال المحاضرات والملتقيات وندوات المختلفة .

وعلينا أن نشير أن هذه المحاضرات تلقى من قبل أفراد مؤهلين يمتلكون القدرة على التأثير وعلى مخاطبة الشباب وجلب انتباههم وأن تستغل وتستخدم الوسائل المرئية والمسموعة والعروض الحاسوبية وتقديمها بصورة مشوقة لكي ينجذب نحوها الطلاب بصفة خاصة والمجتمع ككل بصفة عامة كما تقوم الشرطة الجوارية بالاستعانة ببعض المجرمين التائبين لتقديم نماذج واقعية للآثار الفردية و الاجتماعية لتلك الآفات.

نستخلص مما سبق أن الثقافة الأمنية هي ركيزة أساسية يحتاجها الفرد والمجتمع وتستند إليها حياة البشرية للشعور بالأمن والاطمئنان لتحقيق التقدم في جوانب الحياة المختلفة

الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والحضارية لذلك تسعى المجتمعات الإنسانية منذ القدم على اختلاف معتقداتها وتوجيهاتها ومستوياتها إلى توفير الأمن وإستقرار أنظمتها المختلفة، وبذلك وسعت من إجراءات استتباب أمنها من إجراءات الحماية الأمنية والعسكرية إلى إعداد الإنسان ذاته ليكون حجر الزاوية في ضمان الأمن والاستقرار من خلال تثقيفه وتوعيته، فالإنسان بحمله لرصيد من الثقافة الأمنية فإنه يستطيع التفاعل مع ظروف ومتطلبات الحياة والتغلب على المشكلات المجتمعية وكل ما يهدد كيانه، وعليه فإن كل المؤسسات التربوية والأجهزة الأمنية تعمل باجتهاد على نشر الثقافة الأمنية لتحقيق الشعار الأمني المتداول "الأمن مسؤولية الجميع و ما الشرطة إلا أداة لتحقيقه".

خاتمة

أصبح من المسلم به أن الجهود الدءوبة التي تبدلها الشرطة لتحقيق الأمن غير كافية ما لم تحظى بدعم ومؤازرة مجتمعية (جوارية) ولذا فان الأساليب والأنساق التقليدية للأداء الأمني أن الأوان لتطويرها بما يتجاوب مع انشغالات أفراد المجتمع كما أن البحوث والدراسات الأمنية والاجتماعية تدعوا إلى اعتماد مبدأ الإسهام الجماهيري في تحقيق الأمن والأمان، لذا فان المجتمعات المتقدمة والنامية على حد السواء تركز على فلسفة وإستراتيجية الشرطة الجوارية أو بما يسمى في بعض الدول بالشرطة المجتمعية، والتي تقوم على جملة من المبادئ لعل من أهمها :

1) تحسين العلاقات والصلات بين الشرطة و المجتمع من خلال العمل على استعادة الثقة والاطمئنان والعمل بالقرب من الموطنين لإشعارهم بأنها في خدمتهم، وتحسيسهم بأهمية الوظيفة الأمنية ومتطلباتها .
2) تحقيق الوعي الأمني بتعميم الثقافة الأمنية المعاصرة بين الأجيال وتبصيرهم بمخاطر الإجرام والانحراف وبيان معداته ومؤشراته الخطيرة التي تتطلب اتخاذ إجراءات الوقاية الذاتية للفرد والأسرة والمشاركة الجماعية.
3) إقحام الجمهور بشكل تدريجي في البرامج الأمنية من خلال الإبلاغ عن الجريمة وأداء الشهادة وعدم تقديم المساعدة للمجرمين باعتبار ذلك واجب ديني وأخلاقي.

الهوامش :

1- مصطفى النصراوي- قياس الوعي الأمني لدى الجمهور العربي –الرياض- 1992 ص12.

2- البشيرى محمد الأمين، الشرطة المجتمعية ، مفهومها وأبعادها، مركز البحوث والدراسات الشرطية، الامارات العربية المتحدة ص 58.

3- العريفى سعيد بن عبد الله، الحسبة كنموذج للشرطة المجتمعية، مجلة الفكر الشرطي المجلد: 10 العدد واحد1، الإدارة العامة للإدارة أبو ظبى، الإمارات العربية المتحدة 2001 ص 279.

4- الأصيبعى محمد إبراهيم : الأمن بمفهومه الشامل وأهمية التعليم في تكوينه مركز الدراسات والبحوت، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية 2000، ص 120 .

5 -Colvins،Caran A-et Goh،Angeline « clements under lying community policing: Validation of the construct » police protice and research،Vol 7،N° 1 Mars 2006 p11

6- Claimount Donald the Victoria Community police stations a three year evaluation،Revue Canadienne de criminology Oct 1994 P05

7- ناشى صافى " الشرطة الجوارية في الجزائر" مجلة المستقبل " الصادرة عن مدرسة الشرطة بسيدي بلعباس الجزائر العدد 01 سنة 1999 ص 36.

8 -مصطفى النصراوي- قياس الوعي الأمني مرجع سبق ذكره ، ص54 .

9 -ناشى صافى، مرجع سبق ذكره من ص 36 الى ص 37.

10- Jérôme Guedon : approche de la notion de proximité en science sociales le havre école de management de Normandie 2005 p03.

11-البشري محمد الأمين: المرجع نفسه من ص23 إلى ص 25 .

12-خزاعلة عبد العزيز : الشرطة المجتمعية "المفهوم والأبعاد " الرياض جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 1999 ص 49 - ص 50.

13- البداينة ذياب : ـــ شرطة المجتمع نموذج لعمل الشرطة العربية المستقبلي ـــ سنة 1997 من ص 122 إلى ص 125.

14-البشيرى محمد الأمين : أشرطة المجتمع ، المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب العدد 23 سنة 1997 ص 125 ــ ص 126.

15- المرجع نفسه : ص 128.

16 -أشرف حسونة: " دور الإدارة في التنمية الاجتماعية"، القاهرة: معهد التخطيط القومي سنة1976 ص212.

17- الفاروق ابراهيم بسيوني: التخطيط الاجتماعي. القاهرة: مؤسسة يوم المستشفيات سنة 1991 ص243.

18- الشحقاء فهد بن محمد: " الأمن الوطني: تصور شامل"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص35.
19- العمري محمد بن سعيد محمد: " الثقافة التنظيمية وعلاقتها بالرضا الوظيفي في الأجهزة الأمنية"، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض 2001، ص 37-40.
20- محمد صفوح الأخرس: " نموذج لإستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية"، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض2011،ص89.
21- محمد صفوح الأخرس: مرجع سابق، ص 57-58.
22-المرجع نفسه،ص93.
23 -عبد الله الصعيدي: الثقافة الأمنية ودورها في التنمية، "مجلة الفكر الشرطي لشرطة الشارقة"، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص20.
24- عبد الرحمن إبراهيم الشاعر: " الثقافة الأمنية المفهوم والواقع"، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2019، ص 05.
25- ذياب البداينة: " هندرة الثقافة الأمنية والتحصين الاجتماعي ضد الجريمة"، مجلة الفكر الشرطي، مج7، عدد2، شرطة الشارقة الإمارات العربية المتحدة 1998، ص24.
26 -عبد المحسن البدوي: " مستقبل الإعلام الأمني الشرطي"، الخرطوم 2003، ص09.
27 - ممدوح خليفة السبيلة: " تصور إستراتيجي لنشر الثقافة الأمنية في المجتمع السعودي"، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض2015، ص 26-27.